



جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة



مجلة الحقوق والحريات



Université Mohamed Khider – Biskra
Faculté de droit et des sciences politiques
Laboratoire : Droits et libertés dans Les Systèmes comparatifs



العدد 02 N°

Revue Droits et Libertés

مجلة الحقوق والحريات

مجلة علمية محكمة متخصصة في الحقوق

اعمال الملتقى الدولي الخامس عشر حول:

الفساد وآليات مكافحته في الدول المغاربية

العدد الثاني - مارس 2016

الترقيم الدولي ISSN: 2543-3652 الإيداع القانوني: 3503-2013

Droits et Libertés

Revue périodique arbitré spécialisé en droit

Les travaux de la 15^{eme} colloques internationale sur

"Les Mécanismes de lutte contre la corruption au Maghreb"

N° 02 - Mars 2016

ISSN 2543 - 3052

Dépôt légal : 2013 - 3503

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة

بالتعاون مع مخبر:

أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

عدد خاص بأعمال الملتقى الدولي الخامس عشر حول:

الفساد وآليات مكافحته في الدول المغاربية

يومي 14/13 أفريل 2015

الرئيس الشرفي للمجلة:

الأستاذ الدكتور سلاطنية بلقاسم (مدير الجامعة)

مدير المجلة:

الأستاذ الدكتور الزين عزري (عميد الكلية ومدير المخبر)

رئيس التحرير:

الدكتور عبد العالي حاحة

نائب رئيس التحرير:

الدكتور يعيش تمام شوقي

هيئة التحرير

الدكتور فيصل أنسيغة

الدكتور مفتاح عبد الجليل

الدكتورة آمال يعيش تمام

الدكتور دبابش عبد الرؤوف

الدكتور فوزي نور الدين

الدكتور عادل مستاري

العدد الثاني - مارس 2016

الترقيم الدولي ISSN : 3652 - 2543 الإيداع القانوني : 3503 - 2013

مجلة الحقوق والحريات

اللجنة العلمية للمجلة

الأساتذة من الجامعات الجزائرية

- أ.د. كيحل عز الدين - جامعة بسكرة/ الجزائر
أ.د. عبد الحليم بن مشري - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. يعيش تمام شوقي - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. عادل مستاري - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. باري عبد اللطيف - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. دبابش عبد الرؤوف - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. أسعيد مصطفى - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. أحמיד هنية - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. فتححي محدة - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. بوسطللة شهرزاد - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. عتيقة بلجبل - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. ميلود خلف الله - جامعة بسكرة/ الجزائر
د. خليفة محمد - جامعة عنابة/ الجزائر
د. دغبار رضا - جامعة البليدة/ الجزائر
د. فاتح خالاف - جامعة جيجل/ الجزائر
د. زعبي عمار - جامعة الوادي/ الجزائر

الأساتذة من الجامعات الأجنبية

- أ.د. أحمد طوران أرسلان - جامعة محمد الفاتح/ تركيا
أ.د. وائل علام - جامعة الشارقة/ الإمارات
أ.د. وليد الغدوم - جامعة صفاقس/ تونس
أ.د. أحمد حضراني - جامعة مكناس/ المغرب
أ.د. رشيد لبكر - جامعة الدار البيضاء/ المغرب

7

« وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ
بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ »

الآية 132 من سورة الأنعام

شروط النشر في المجلة

- مجلة الحقوق والحريات مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث والدراسات القانونية خصوصا تلك التي تخص مجال الحقوق والحريات العامة والفردية، كما تعنى بنشر أشغال الملتقيات الدولية والوطنية والأيام الدراسية المنظمة من طرف المخبر، وعموما فإن النشر في المجلة يخضع لجملة من الضوابط كالتالي:
- أولا: يجب أن يكون المقال أو المداخلة المقترحة للنشر بحثا أصيلا، وليس جزءا مستلا من أطروحة دكتوراه، أو مذكرة تخرج، أو كتاب.
 - ثانيا: يجب أن لا يكون المقال أو المداخلة قد سبق نشرها في مجلة داخل أو خارج الوطن، أو أن يكون قد سبق المشاركة بها في ملتقى أو يوم دراسي.
 - ثالثا: ضرورة التزام الباحث بقواعد البحث العلمي والضبط المنهجي السليم سيما ما تعلق منها بقواعد الاقتباس والتحليل والتوثيق، والأمانة العلمية.
 - رابعا: يجب أن لا يتعدى عدد صفحات المقال أو المداخلة 20 صفحة، وأن لا يقل عن 10 صفحات.

- خامسا: يجب مراعاة كتابة البيانات المتعلقة بصاحب المقال أو المداخلة (الاسم، اللقب، الصفة والدرجة العلمية، البريد الالكتروني، رقم الهاتف، الجامعة المستخدمة).
- سادسا: يعرض المقال على خبرتين سريتين، على أن يلتزم صاحب المقال بتصويبه في الجانبين المنهجي والموضوعي، وفقا لما جاء في تقرير الخبرتين ويؤخذ هذا التصويب بعين الاعتبار في نشر المقال ضمن أي عدد من أعداد المجلة.
- سابعا: المجلة تقبل كذلك نشر ملخصات أطروحات الدكتوراه في مجال القانون، وكذا التعليق على الأحكام والقرارات القضائية ذات الصلة بمجال الحقوق والحريات.
- ثامنا: جميع المقالات والمداخلات التي يتم نشرها ضمن أي عدد من أعداد المجلة لا تعبر عن رأي المجلة، أو الهيئة المكونة لها، وعليه فكل موقف أو إخلال بشروط البحث العلمي الأصيل، سيما ما تعلق من ذلك بالسرقة العلمية التي يتم إثباتها، لا يلزم إلا صاحب المقال أو المداخلة، ويعرضه للأحكام القانونية الجاري العمل بها.
- تاسعا: يقدم المقال المقترح للنشر ضمن نسختين ورقيتين، وقرص مضغوط إلى رئيس التحرير أو نائبه أو يتم إرساله عبر البريد الالكتروني للمجلة التالي:
- revue.dl2013@gmail.com

لمراسلة مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة :

العنوان البريدي:

✉ : قسم الحقوق، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد خيضر بسكرة ص ب 145 ق ر 7000 بسكرة - الجزائر -

فهرس المحتويات

كلمة مدير المجلة / كلمة رئيس التحرير

09	إستراتيجية المشرع الجزائري في مواجهة الفساد.	جامعة بسكرة	د. عبد العالي حاحة
35	التعريف بالهيئة والإطار القانوني لمكافحة الفساد.	الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته	السيد: أحمد غاي
51	تكريس مبدأ حرية المنافسة آلية للوقاية من الفساد (الجزائر والمغرب نموذجا).	جامعة بجاية	د. ننادية تياب
69	الإعلام كآلية لمكافحة الفساد.	جامعة بسكرة	أ. صولي ابتسام
93	دور الشفافية في مكافحة الفساد: الصفقات العمومية نموذجا.	جامعة القاضي عياض	د. عبد الكريم حيضرة
103	الفساد في ليبيا وآليات مكافحته.	جامعة طرابلس جامعة الزاوية	د. البشير علي الكوت د. علي عبد الكريم العاشق
123	نحو تفعيل دور المجتمع المدني لمكافحة الفساد في الدول المغاربية.	جامعة سطيف	د. سمير شوقي
141	حماية الشهود في ظل الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.	جامعة خنشلة	د. عبد المجيد لخذاري
155	عن جدوى تعدد هيئات الوقاية من الفساد.	جامعة جيجل	د. عبد الحق قريمس
165	ظاهرة الفساد في الدول المغاربية دراسة في أهم الأسباب، المظاهر، الانعكاسات.	جامعة بسكرة	د. عبد الرؤوف دبابش أ. قطاف تمام اسماء
183	إستراتيجية جهاز الضبط القضائي في الكشف عن جرائم الفساد.	جامعة البليدة	د. نبيلة رزاقى
201	الأحكام الإجرائية والموضوعية المستحدثة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.	جامعة بسكرة	أ. د حسينة شرون
225	الآليات القانونية لاسترداد العوائد الإجرامية بين الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والقانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.	جامعة ورقلة	أ. د محمد بن محمد أ. بوسعيد ماجدة
241	سياسة التجريم في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.	جامعة بسكرة	أ.د. عبد الحليم بن مشري

269	استحداث آليات جديدة للتحري والمتابعة في إطار مكافحة الفساد.	جامعة باتنة	أ.د. عبد القادر دراجي
285	الحكم الراشد كوسيلة لمكافحة الفساد في الدول المغاربية.	جامعة باتنة	أ.د. رقية عواشيرة
301	المفتشية العامة بالوزارة كآلية فعالة لمكافحة الفساد.	جامعة ورقلة	د. أحمد سويقات
321	دراسة في مدى مواءمة القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.	جامعة الوادي	د. شبل بدر الدين
335	السياسة العقابية لمكافحة الفساد وفقا للأمر رقم 01-06.	جامعة تيزي وزو	د. وردية فتحي
351	المتابعة الجزائية لجرائم الفساد والعقوبات المقررة لها (في ظل القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته).	جامعة البليدة	د. عماد الدين رحايمية
367	الرقابة كآلية للوقاية من جرائم الصفقات العمومية في التشريع الجزائري.	جامعة بسكرة	د. هادي زوزو أ. زولبيخة زوزو
393	الفساد الإداري والمالي: المفهوم والأسباب والآثار وسبل العلاج.	جامعة بسكرة	أ. فضيل خان أ. شعيب محمد توفيق
409	استرداد الأموال المتحصلة من جرائم الفساد (التحديات والآليات).	جامعة بسكرة	د. سامية بلجراف
429	ضمانات وآليات حماية المال العام من الفساد في الجزائر.	جامعة بسكرة	د. رمزي حوحو
457	واقع ورهانات الهيئة الوطنية والديوان المركزي في مجال مكافحة الفساد.	جامعة بسكرة	أ. جميلة فار
481	الفساد الإداري على المستوى الدولي.	جامعة بسكرة	د. عتيقة بلجبل
497	الإثراء غير المشروع وفقا لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته.	جامعة بسكرة	د. فريد علواش
503	التصريح بالامتلاك كآلية وقائية للحد من ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر.	جامعة بسكرة	د. أمال يعيش تمام

523	مفهوم الفساد في ظل العولمة.	جامعة بسكرة	د. يوسف نور الدين
533	دور مجلس المحاسبة في مكافحة الفساد المالي في التشريع الجزائري.	جامعة بسكرة	د. شوقي يعيش تامر أ. شـبـري عزيزة
01	La déclaration de patrimoine comme mesure préventive contre la corruption : l'expérience Algérienne.	الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته	حاج علي محمد نصر الدين
09	La lutte contre la corruption : une question internationale.	جامعة بسكرة	أ. محمد جفام

إن الفساد ظاهرة إجرامية خطيرة وفتاكة، قديمة قدم الإنسان، أشارت إلى خطورتها كل الشرائع و الكتب السماوية، غير أن القرآن الكريم انفرد بتمييزه في هذا المجال إذ حدد الداء بدقة وبين وسائل علاجه في خمسين آية كاملة.

والفساد آفة عالمية لا يقتصر وجوده على الدول النامية فقط بل هو متفشي حتى في الدولة المتقدمة، وهذا بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد فيها، وله من الآثار السلبية الهدامة الكثير على جميع الميادين و الأصعدة وخاصة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، مما يستدعي التدخل العاجل لمواجهته، فهو السبب الرئيس في تعطيل مبدأ سيادة حكم القانون وفي تراجع التنمية بمختلف صورها، وهو المقوض الأساسي للديمقراطية و هو العامل المتسبب في تزايد البيروقراطية والتسيب الإداري وانتشار بعض الآفات الاقتصادية وفي تراجع قيم المجتمع وأخلاقه.

ومعالجة ظاهرة بالغة التعقيد والتشابك ومتعددة المستويات كظاهرة الفساد تستوجب البدء بمحاولة التعرف على ماهيتها وتشخيص كافة جوانبها قبل الشروع في البحث عن سبل مكافحتها، ذلك أن كل مواجهة فعالة وناجحة تتوقف بالضرورة على تشخيص دقيق للظاهرة موضوع المواجهة.

واختلف الفقهاء حول تعريف الفساد نظرا لاختلاف منابعمهم و مشاريعهم وتوجهاتهم الفكرية، ويمكن رد أسباب عدم وجود إجماع حول تعريف للفساد، إلى عمومية وسعة استخدامه في المجال السياسي اليومي والذي انعكس على باقي القطاع والتيارات.

بناء على ما سبق فإن المجتمع الدولي وعلى رأسه هيئة الأمم المتحدة وقبله الكثير من المنظمات الدولية والإقليمية، أولى ظاهرة الفساد أهمية خاصة ضمن مبادراته وبرامج عمله، إيماناً منه بخطورة هذه الآفة، غير أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي أهم هذه المبادرات على الإطلاق في هذا المجال بحكم أنها جاءت بإستراتيجية محددة و واضحة المعالم لمواجهة هذه الظاهرة والتي تراوحت بين الوقاية والتجريم، هذا وتعتبر منظمة الشفافية الدولية من أهم المنظمات الدولية المتخصصة والمعنية بموضوع الفساد، وهذا بما تضعه من تقارير سنوية والتي ترصد من خلالها مستويات الفساد في مختلف دول العالم.

والمتتبع لهذه التقارير وخاصة تقرير منظمة الشفافية الدولية الأخير لسنة 2014، يلاحظ أن الفساد قد تفاقم في أغلب الدول العربية رغم الإصلاحات السياسية والإدارية التي

ميزت هذه الدول في الآونة الأخيرة وخاصة دول المغرب العربي والتي أتت في ذيل الترتيب من حيث مكافحة الفساد والشفافية.

انطلاقا مما سبق نظم مخبر الحقوق والحريات بالتعاون مع مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع ومؤسسة هانس صيدل الألمانية مؤتمرا علمي لتشخيص ظاهرة الفساد وتحديد دوافعها وآثارها، معالجا إشكالية فشل استراتيجيات وخطط الدول المغاربية في كبح جماح هذه الآفة الفتاكة التي باتت تأتي على الأخضر واليابس من مدخرات وأموال هذه الدول، ولتحدد أسباب فشل الوسائل القانونية المتعددة للتصدي لها، رغم أن هذه الدول كانت السباقة في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتكييف تشريعاتها الداخلية معها، وإنشاء الكثير من الأجهزة الرقابية والإدارية والقضائية المتخصصة في الوقاية و مكافحة الفساد.

وهذا من خلال جملة من المحاور التي غطى المشاركون من مختلف الدول المغاربية مختلف عناصرها وجزئياتها، حيث قسمت المداخلات على الشكل التالي:

المحور الأول: الفساد: المفهوم، الأسباب، الآثار.

المحور الثاني: الآليات الوقائية لمواجهة الفساد في الدول المغاربية .

المحور الثالث: وسائل مكافحة الفساد في الدول المغاربية.

المحور الرابع: استعراض استراتيجيات و تجارب دول المغرب العربي في مجال التصدي للفساد وتقييمها.

ووقفا على الالتزام بالتعهدات الملقاة على عاتقنا في توصيات الملتقى، وتعميما لنشر الفائدة فقد آيينا على أنفسنا نشر أعمال الملتقى في هذا العدد من مجلة الحقوق والحريات، الصادرة عن مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، آملين أن يصل صداها إلى كل المهتمين بقضايا مكافحة الفساد والوقاية منه، من طلبة وأساتذة باحثين ومسؤولين ومتخصصين في شتى المجالات.

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

مدير مخبر الحقوق والحريات في النظمة المقارنة

الأستاذ الدكتور الزين عزري

إن صدور العدد الثاني لمجلة الحقوق و الحريات يعد تنويجا للجهود الكبيرة التي يبذلها القائمين نشاطات مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، وكذا أعضاء هيئة التحرير من أجل المضي قدما في سبيل تحقيق الأهداف العلمية النبيلة المتوخاة من وراء إصدارها.

ولاشك أن نجاحنا في نشر العدد الثاني للمجلة يصب في إطار ضمان الاستمرارية والثبات لها، وجعلها فضاء علميا مهما لترقية البحث العلمي في بلادنا. وتتجلى أهمية هذا العدد بالنظر إلى ما يحتويه من مقالات قانونية قيمة لأساتذة وباحثين من داخل الوطن وخارجه كانت ثمرة أشغال الملتقى الدولي الخامس عشر حول الفساد وآليات مكافحته في الدول المغاربية، والذي نأمل معه أن يصل صداها إلى كل المهتمين بمثل هكذا مواضيع من الطلبة والأكاديميين، ورجال الإعلام.

وإذ نهئى أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية الأفاضل وطلابها الكرام بصدور العدد الثاني لهذا المولود العلمي الجديد، فإنه لا يسعنا سوى أن نوجه الدعوة إلى جميع الأساتذة والباحثين في مجال القانون للمساهمة ببحوثهم في الأعداد القادمة للمجلة، ضمانا لإنجاحها، وتشجيعا على استمرارية إصدارها.

رئيس تحرير المجلة

الدكتور عبد العالي حاحة